

محضر الجلسة 428

التاريخ: الثلاثاء 07 ذو الحجة 1425 (2004/01/18)
الرئاسة: السيد عادل المعطي الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة ونصف ابتداء من الساعة الثانية وربع دقيقة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عادل المعطي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات.

السيد على سالم الشكاف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بالنصوص التشريعية التالية:

1- مشروع قانون رقم 3-0-19 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق اتفاقية إنشاء اللجنة الإسلامية للهلل الدولي الموقعة بنيامي النيجر في 26 أغسطس 1982.

2- مشروع قانون رقم 3-0-23 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاق الموقع بكوبنهاغن في 28 يناير 2003، بين الحكومة المملكة المغربية وحكومة الدانمرك بشأن النقل الطرقي الدولي للمسافرين والبضائع.

3- مشروع قانون رقم 3-0-51 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة ببوخارست في 2 يوليو 2003، بين المملكة المغربية ورومانيا للتعجب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل وعلى الثروة.

4- مشروع قانون رقم 04-05 يوافق بموجبه من حيث المبدأ على انضمام المملكة المغربية إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف النباتية الجديدة المؤرخة في 2 ديسمبر 1961، والمعدلة في جنيف في 10 نونبر 1972 وفي 23 أكتوبر 1978 وفي 19 مارس 1991.

5- مشروع قانون رقم 4-0-18، يوافق بموجبه من حيث المبدأ على تصديق الاتفاقية الموقعة في أنقرة في 7 أبريل 2004 بين المملكة المغربية وجمهورية تركيا للتعجب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الجبائي في ميدان الضرائب على الدخل.

6- مشروع قانون رقم 04-28 يقضي بالموافقة من حيث المبدأ على تصديق اتفاق التبادل الحر بين المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية الموقع بواشنطن في 15 يونيو 2004.

7- مشروع قانون رقم 04-33 بتغيير القانون رقم 25-79 بإحداث المكتب الوطني للمطارات.

8- مشروع قانون رقم 03-76 يتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب المحال على المجلس من مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من يوم الثلاثاء 4 يناير 2005، إلى غاية يوم الثلاثاء 18 يناير 2005، عدد الأسئلة الشفهية 27 سؤالا، عدد الأسئلة الكتابية 4 أسئلة كما توصلت رئاسة المجلس من رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية بطلب تأجيل سؤال هذا نصه:

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أتوجه إليكم بملتمسنا هذا والقاضي بتأجيل السؤال المبرمج في جلسة اليوم 18 يناير 2005، والمتعلق بمآل ترقية أساتذة التعليم الإعدادي والموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي إلى وقت لاحق. الإمضاء إدريس العلوي رئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين. قبل الشروع في تناول الأسئلة الأنية والشفهية، هناك إحاطة من الفريق الاستقلالي، وإحاطة من الفريق الاستقلالي، وإحاطة ثانية وردت من الاتحاد الدستوري. أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي لإحاطة المجلس علما. تفضل السيد الرئيس.

السيد المستشار عبد الحق التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

أختي المستشارة،

لا يخفى على أحد ما لاحظته كافة الفرق بمجلسنا الموقر من ضمنها بطبيعة الحال الفريق الاستقلالي ما يروج في الصحافة الوطنية منذ أيام وخاصة مع انطلاق السنة الميلادية الجديدة من كلام عن تحويل الأبنك حق مراقبة الحسابات الجارية لزبنائها بخصوص تداولت أموال وتحويلها وخاصة لما يتعلق الأمر بمبلغ يفوق مليون درهم مع أسعار الجهات المختصة وما يستتبع ذلك من إمكانية فتح تحقيق حول مصادر تلك الأموال الشيء الذي كان له أثر سلبي لدى زبناء الأبنك والمستثمرين الذين لا يخفون استيائهم من هذا التدبير باعتباره غير مستند على أي أساس قانوني. ونذكر أن السيد وزير المالية سبق له أن صرح عند دراسة مشروع القانون المتعلق ببנק المغرب أن هذه المؤسسة سبق لها أن أصدرت دورية تجبر البنوك بمقتضاها على ضرورة تحديد هوية زبنائها والعمليات التي يقومون بها ومختلف التعاملات البنكية وذلك في انتظار اعتماد قانون في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

إن هذه الإجراءات، إن كانت صحيحة ستخلق انعكاسات سلبية لا محالة على ودائع بالأبنك والتعامل معها ومحاولة إخفاء الأموال أو تهريبها بطرق غير مشروعة مع ما لذلك بدون شك من تأثير سلبي على آفاق الاستثمار لبلادنا ونحن نريد بهذه الإحاطة أن نذكر بأن إجراءات من هذا القبيل وعلى هذا المستوى من الخطورة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون مقبولة في دولة الحق والقانون وأن ننبه الحكومة إلى هذا الأمر وندعو إلى توقيف تلك الممارسات التي لا ترتكز على أي أساس قانوني، وذلك في انتظار وجود قانون خاص بذلك. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. أعطي الكلمة الآن إلى فريق الاتحاد الدستوري، تفضلوا السيد إدريس.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

تطبيقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أشرف بإحاطة مجلسنا الموقر بأمر طارئ وواقع السادة المستشارين المحترمين أن موضوع هذه الإحاطة ليس طارئا بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكن آثاره عميقة وخطيرة لأنه يتعلق بأرواح المواطنين وسلامتهم كما أنه يرتبط بمستقبل المغرب الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، ويثقل كاهل الدولة بما يترتب عنه من خسائر مالية وماله من انعكاسات اجتماعية خطيرة.

السيد الوزير،

يتعلق موضوع هذه الإحاطة بحرب الطرق التي أثبتت الإحصائيات الرسمية أن ضحاياها سنويا يفوق 80.000 مواطن بين موتى وجرحى، حرب أصبحت تشكل هاجس نعيش رعبها بشكل يومي وأصبحت تشكل هاجس يؤرقنا ويفزعنا ويلاحقنا باستمرار وعلى الرغم من التفسيرات الرسمية التي ترجع الأسباب إلى الأخطاء البشرية إلا أن الخطأ البشري الحاسم هو حالة الطرق المتدهورة باستمرار إذ تفوق نسبة الطرق في حالة سيئة 65% من الطرق بمعظم أقاليم المملكة نظرا لضعف الصيانة هذا بالإضافة إلى انتشار التصوير الأفقي والعمودي للطرق، ومما يزيد الطين بله هذه الأيام هو كثافة الضباب، هذه الظاهرة تعم بعض الأقاليم المغربية حيث تكون الكثافة لهذا لضباب عالية لدرجة تتعدم معها الرؤيا على بعد متر واحد مما تحول الطرق إلى مذبحه حقيقية بفعل حوادث التي تكثر في هذه الحالات وتجنب هذه الحوادث ليس هناك من حل إلا توظيف حركة السير الشيء الذي يتطلب خروج رجال الدرك والأمن إلى المحاور الطرقية التي تعرف هذه الظاهرة لتنظيم المرور، وهنا نسجل بارتياح عميق ما قامت به مصالح الدرك الملكي بإقليم القنيطرة إلا أننا نود تعميم ذلك بجميع المناطق المتضررة من العرائش إلى الجديدة.

فما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة الوصية على قطاع النقل وتجهيز لتجاوز هذه الوضعية الكارثية التي أشرنا إليها- هناك قبائلا أعطينا معطيات التي وقعت والتي كانت في القنيطرة، بأنه كانت حوادث، كمين اللي كانت في اوتروت، وكمين اللي كانت ما بين طريق سيدي علال التازي والقنيطرة بحيث أنه الرجل تبحل باب سيارته وما تيشوف والو، وكانوا بعض الإخوة الذين اتصلوا بالدرك، والدرك قام بهذا الإجراء هذا، بحيث أنه ولاو واقفين الشيء في الموضوع التي ابتدأت منه الضبابية إلى الموقع التي انتهت فيه الضبابية،

وكانت ذاك الليلة بقيت الضبابة حتى إلى 11 صباحا وتمت العملية بسلام، وهنا علاش تنبه الحكومة على أساس أنه تنبه الوزير المعني على أساس كما تدار في القنيطرة أنه يتدار في الأماكن التي هي ستكون متواجدة فيها هذه الضبابة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. للتذكير - حضرات السيدة والسادة المستشارين المحترمين- أنه مباشرة بعد الانتهاء من جلستنا هذه المخصصة للأسئلة سيعقد المجلس جلسة للدراسة والتصويت على عدد من مشاريع القوانين تتلوا جلسة عمومية تخصص لاختتام الدورة التشريعية.

يشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، عدد الأسئلة التي تمت برمجتها لهذا اليوم هي 12 سؤالا ويتعلق الجزء الأول منها بأربعة أسئلة آنية موجهة لكل من قطاع التنمية القروية وقطاع الفلاحة.

إذن الأسئلة الآنية، السؤال الأول موجه إلى كتابة الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المكلف بالتنمية القروية والسؤال هو برنامج كتابة الدولة في التنمية القروية الخاص بتنمية العالم القروي للمستشارين المحترمين السادة: حميد المودن، إدريس مرون، محمد جوهرى، محمد الشنينة، الصوالمى بوزكري، لحسن امزو، علي آيت المودن، سعيد اللبار.

فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال تفضل أ السيد المستشار.

السيد المستشار حميد المودن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيد كاتب الدولة،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

لقد شكل موضوع التنمية العالم القروي على الدوام أحد الأولويات الأساسية في برنامج الحكومات المتعاقبة. ورغم ذلك فإن واقع عالمنا القروي يؤكد بالملاموس هشاشة ورغم السياسات والبرامج التي اتبعت من أجل إخراج هذا العالم من عزله ومن أجل ضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم للمواطن القروي، وتبعاً للبرنامج العمل الذي اعتمده كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية ومن أجل النهوض بواقع قرانا وبوادينا نسائلكم السيد كاتب الدولة هل ساهمت باقي القطاعات الحكومية في وضع هذا البرنامج لأننا نعتبر أن موضوع تنمية العالم القروي هو مسؤولية كل القطاعات الحكومية بل هو من عمق المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الحكومة، إذ لا بد من بلورة مقاربة حكومية ترمي إلى مواجهة مشاكل العالم القروي وكذا إلى تقييم أفضل مؤهلاته، ويتعلق الأمر بالعمل على فك العزلة عن

العالم القروي وتمكين الساكنة القروية من ماء الصالح للشرب، والكهربة، والصحة، والتعليم.

ثانيا، كيف عالج برنامج عملكم إشكالية تنمية العالم القروي؟ وما هي الأسس التي تم الاعتماد عليها لمواجهة هذه المعضلة التي تؤثر سلبا على تنميتنا المحلية والوطنية، علما أن مغربا مزدهرا يستلزم عالما قرويا مزدهرا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد محمد محتان، كاتب الدولة لدى الوزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أود في البداية أن أقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال الهام، وجوابا على هذا السؤال أود التأكيد على أن البرنامج الذي أعدته كتابة الدولة في التنمية القروية يستمد روحه من الرؤيا والاختيارات الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والمعبر عنها في عدة مناسبات، تلكم الاختيارات التي تعد مرجعية أساسية للتنمية القروية كمرتكز لتنمية شاملة ببلادنا، كما أن الحكومة تبنت في إطار برنامجها الذي قدمته أمام البرلمان تبنت التنمية القروية ضمن الأهداف الأساسية والتزمت بأن تواصل تنفيذ برنامج التنمية القروية وتوفير الإمكانيات اللازمة لرفع من وثيرة الانجازات، ومن جهة أخرى تتوفر بلادنا على استراتيجية 2020 للتنمية القروية، تلكم الاستراتيجية التي تم تبنيها من طرف مختلف الفاعلين خلال مناظرة يوليو 2000 ومن لدن المجلس الوطني لإعداد التراب الوطني خلال شهر ماي 2004، وقد تم مؤخرا تبني برنامج عمل كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية من قبل المجلس الدائم للتنمية القروية خلال اجتماعا حضرته كل القطاعات المعنية تحت رئاسة السيد الوزير الأول. وكما هو معلوم فإن هذا المجلس يشكل الأداة المكلفة بتخطيط العمل الحكومي في مجال التنمية القروية وتوجيهه وتنسيقه. ويتمحور برنامج عمل كتابة الدولة المكلفة بالتنمية القروية الذي كان لي شرف أن قدمته أمام اللجنيتين المختصتين بمجلس النواب والمستشارين على المحاور الأساسية التالية: 1- التنسيق المحكم ما بين مختلف القطاعات.

2- توطيد وتدعيم صندوق التنمية القروية من خلال تأمين موارد مالية قارة للصندوق وتوجيه أفضل للتدخلات الممولة من طرفه.

3- ترسيخ اللامركزية لاسيما من خلال العمل بتنسيق مع الجهات كمؤسسات منتخبة من اجل دعمها على مستوى بلورة مخططات للتنمية قروية على الصعيد الجهوي.

4- التعاون مع المنظمات الغير الحكومية عبر تدعيم شراكات معها من خلال تقديم الدعم لها سواء على مستوى التكوين أو على مستوى التمويل. وفي هذا الإطار قررت كتابة الدولة تنظيم المنتدى الأول للجمعيات الغير الحكومية التي تشتغل في مجال التنمية القروية- إن شاء الله- سنحاول باش ندير إن شاء الله هذا اللقاء، نتمنى إن شاء الله في الشهور القادمة إن شاء الله-

5- الاستفادة من الإمكانيات التي يتيحها التعاون الدولي وتوجيهها لدعم الاختيارات الاستراتيجية لبلادنا في مجال التنمية القروية.

6- مواصلة مجهود إعداد وتجهيز المجال الفلاحي والقروي عبر إعطاء دفعة جديدة للبرنامج الوطني لتحسين الخدمات السوسيو اقتصادية بالوسط القروي.

- الطرق

- الماء الشروب

- الكهرباء

- التعليم

- الصحة وإلى غير ذلك.

أساسا في إطار الجيل الجديد لبرامج التنمية القروية المندمجة.

7- وضع هياكل لسياسة القرب عبر تجديد مراكز الأشغال وتحويلها إلى مراكز للتنمية الفلاحية والقروية كنقطة دعم مجموع المتدخلين من أجل تنشيط تنمية محلية تشاركية.

8- تنويع الأنشطة الاقتصادية المحدثة للشغل والمضرة بالدخل.

9- تنمية الرصيد البشري عبر إعطاء دفعة أكبر لبرنامج محو الأمية والتعليم والمرأة بالعالم القروي في إطار برامج مشتركة بين الوزارات وبين المتدخلين الآخرين.

10- وأخيرا إرساء الشبكة للدراسات والأبحاث حول التنمية القروية يهدف هذا المرصد بناء رصيد علمي وتقني وطني، يمكن من إعطاء إجابات دقيقة وسريعة للحاجيات محددة للتدخل في الميدان العالم القروي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

تفضل آ السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

نهنتكم على هذه الخطة الجديدة، واستمعنا فعلا، نحن قصدا قدمنا هذا السؤال لإثارة انتباه الجميع للالتزامكم كما التزمتم أمام اللجنة ببرنامج مدقق معين، كذلك أمام اللجنة أكدنا على شيء هام كما أكدتم على ذلك وأكد عليه البرنامج، وهو أن تنمية العالم القروي لا يمكن أن يفصل عن تنمية الفلاحة، ونعتقد أن إجراء ثورة في مجال الفلاحة هو إجراء ثورة في تنمية العالم القروي، إذ سرنا على الوثيرة التي نسير عليها الآن فإننا لن نصل إلا بعد 100 سنة، لكن لا بد من ظفرات من أجل التخلص من رواسب الماضي، ومن أجل التخلص من....اعتبار أن العالم القروي نربطه بشيء ما من أشياء، ولكن تخصيص العالم القروي بوزارة خاصة وبمنهجية خاصة هو أمر هام يجعل كل المتدخلين ملتزمين، كل الوزارات ملتزمة. ولذلك فنعتقد أن هذا البرنامج هو شيء مهم وأساسي وان الجميع يجب أن يتبعه، وان الجميع يجب أن ينفذ المقترحات الواردة به. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم.

إذن ننقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية في السؤال الموالي الأني الاستيراد السري للأبقار للمستشارين المحترمين السادة: عمر عبد الفتاح، بوشعيب الهلالي، الحبيب بن الطالب، حسن أبو العز، محمد صالح كمييزة، الهاشمي السموني، المكي جيجي، لحسن بوعود، أحمد الإدريسي، عبد الله خنوف.

يتفضل أحد السادة المستشارين. تفضل آ السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين المحترمين،

وبعد حاجة ملحة لتزايد الطلب على أبقار من الخارج لتزويد السوق المغربية باللحوم الحمراء والرفع من إنتاج الحليب، سمحت وزارتك باستيرادها وفق ضوابط عمدت مصالحكم على تقنينها في دفتر التحملات ممثل لها كل المهنيين بالقطاع ضمنا لحسن سير العملية من الناحية الصحية وحماية رصيدنا الوطني من القطاع من أي ضرر. أمام هذه الإجراءات المتشددة، ظهر شبح استيراد سري عبر مناطق، خاصة الجزائر الذي يضرب في عمق مصالح اقتصادنا ومصادقنا سيما أن الاستيراد لا يخضع لأية مراقبة صحية كانت أم جمركية. نود مساءلتكم- السيد

الوزير- عن الإجراءات التي من المفروض أنتم اتخذتموها لحد من زحف أبقار لا تخضع لأية مراقبة، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

من أجل تحسين النسل لدى القطيع، قطع الأبقار والزيادة في جودة وكمية الحليب، قامت الوزارة منذ شهر دجنبر 2004 بالترخيص من جديد لاستيراد الأبقار الحلوب، وذلك بعد التأكد من السيطرة على مرض جنون البقر ببعض البلدان، والتعرف على الإجراءات الصحية البيطرية التي اتخذتها هذه الدول لمراقبة قطع الأبقار، وانطلاقا من الضمانات الصحية المقدمة من طرف هذه الدول، والمنصوص عليها في الشهادة الصحية البيطرية، ثم الترخيص لاستيراد الأبقار انطلاقا في البداية من فرنسا التي استجابت لجميع المتطلبات ولا زالت الدراسة مستمرة بالنسبة لدول أخرى كهولندا وألمانيا والدانمرك واسبانيا، وتتم عملية الاستيراد بطريقة عادية وتخضع لعدة إجراءات مدققة ومرحلية سواء قبل أو أثناء أو بعد دخول الأبقار، وتقوم مصالح الوزارة بالسهر على التنفيذ الدقيق والصارم لجميع المقترحات المنصوص عليها في دفتر التحملات، خاصة منها الشروط الصحية الواردة في الشهادات الصحية البيطرية.

أما فيما يخص تهريب الماشية عبر الحدود الشرقية فإن هذه الظاهرة أصبحت بالفعل تشكل خطرا حقيقيا على قطاع تربية المواشي من الناحية الصحية والاقتصادية وكذا على صحة المستهلك المغربي، ووعيا منها بما لهذه الظاهرة من أضرار وخيمة، اتخذت الوزارة عدة إجراءات على مستويين فعلى مستوى المصالح البيطرية تمت مضاعفة المراقبة الصحية بتنقلات وتحركات الماشية داخل البلاد والتأكد من مصدر أي حيوان مشكوك فيه، وفي هذا المجال فإن كل حيوان ضبط من طرف السلطات المختصة، الجمارك، الدرك الملكي، وتأكد أنه أدخل بصفة غير قانونية إلى التراب الوطني يتم حجزه وتطبيق في حقه الإجراءات القانونية الجاري بها العمل، كما تنظم المصالح البيطرية الخارجية حملات موسعة بتعاون مع السلطات المحلية لتوعية مربى المواشي، بمدى التأثير السلبي لظاهرة تهريب الحيوانات على مصالحهم الاقتصادية وكذا الإجراءات الصحية المزمع اتخاذها عند التأكد من أي إدخال سري وغير قانوني للحيوانات إلى التراب الوطني. وعلى مستوى القطاعات الإدارية الأخرى المعنية بهذه الظاهرة ولاسيما

الداخلية والدرك الملكي وإدارة الجمارك، فيتم تحسيسهم بضرورة التعاون من أجل محاربة هذه الظاهرة ومساهمتهم الفعالة في مراقبة تنقلات وتحركات الماشية المهربة، وفي هذا الإطار سبق للوزارة أن واجهت إرساليات لهذه المصالح لحثها على وضع استراتيجية مشتركة مع المصالح البيطرية لمحاربة آفة تهريب الماشية انطلاقا من بعض المقترحات، وعلى سبيل المثال تكوين هيئة وزارية لتنسيق تدخلات الدولة وتتبع الإجراءات المتخذة لمحاربة آفة التهريب، ودعم المصالح البيطرية بوضع مقترحات تنظيمية للشرطة الصحية، تفعيل المقترحات القانونية المنصوص عليها الجمارك، وهذا وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار مراقبة تحركات الحيوانات من طرف المصالح التقنية لقطاع الفلاحة وبتعاون مع الدرك الملكي والسلطات المحلية تم خلال الأونة الأخيرة ضبط عدد من القطعان التي يشك في أنها تسربت بطريقة غير قانونية إلى التراب الوطني، وطبقا للقوانين الجاري بها العمل ثم اتخاذ الإجراءات الصحية اللازمة في حق هذه القطعان، وتبقى المصالح البيطرية مجندة ويقظة من أجل رصد أية حدث لأي مرض معدى والحد من انتشاره. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. هل هناك تعقيب. تفضل آ السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا للسيد الوزير على التوضيح المدقق، ولكن مع الأسف كان...، على كل حال شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. ننقل إلى السائلين الموالين، ونظرا لوحدة الموضوع اقترح على السادة المستشارين طرح السؤالين، ثم أعطي الكلمة للسيد الوزير للأجوبة.

إذن مع السؤال الأول التدابير المتخذة لتوفير الأضحية الكافية للعيد لأضحى للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الراشدي أكومي، محمد بن الشايب، محمد بلحسن خير.

تفضل السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

يستعد الشعب المغربي للاحتفال على غرار باقي الدول الإسلامية في العالم بعيد الأضحى المبارك، ولا تخفى على الجميع ما لهذا العيد من قدسية و أهمية

أن القدرة الشرائية للمواطن متدهورة وضعيفة وتجعله في ضيق كبير أمام الأسعار المتفاوتة في السوق، ومن هذا المنطلق نود - السيد الوزير- أن نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارتك من أجل توفير العدد الكافي من الأضاحي وتراعي أيضا الإمكانيات المادية للمواطن العادي فبالرغم من الجهود التي تقوم بها الوزارة من أجل توفير الأضاحي وكذلك دور السلطات المحلية التي تراقب السوق، إلا أن السوق يبقى دائما معرضا للمنافسة بين المنافسين الذين يعملون على الرفع من غلاء هذه الأضاحي. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين دفعة واحدة.

السيد محند العنصر، وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد تم تقييم الوضعية المرتقبة لتزويد السوق بأضحية العيد لهذه السنة اعتمادا على الإحصائيات المتعلقة بوفرة قطيع الأغنام وعدد أضحية العيد المسجلة خلال السنوات الأخيرة وكذا المعطيات المتوفرة لدى المهنيين في أهم مناطق إنتاج الأغنام ببلادنا، وقد اتضح من خلال هذا التقييم أن الطلب المرتقب من الأضحيات يقدر بحوالي 5 مليون و10.000 مليون رأس... 5.1 مليون رأس منها 4,7 مليون من الأغنام و400.000 رأس من المعز. أما فيما يخص العرض فإن معظم الأضاحي التي ستذبح هذه السنة هي من مواليد 2003 و2004 نظرا لاقتراب التدريجي لعيد الأضحى من فترة الولادات التي تتركز بين شهري شتنبر وديجنبر، وحسب المؤشرات التقنية المتعلقة بنسب الولادات والوفيات ومستوى الذبائح خارج فترة العيد بقدر العرض بحوالي 6,2 مليون رأس منها 4,5 مليون رأس من الذكور و1,7 مليون رأس من الإناث.

وهكذا ومن خلال مقارنة العرض والطلب يتضح بأن هذا الأخير سيمكن من تلبية متطلبات السوق من الأضحيات، وتبين المعطيات المتوفرة أن جميع الأسواق تعرف تزويدا كافيا وعمليات البيع تتم في ظروف جيدة. وفيما يتعلق بالأئمة فإنها تتراوح حاليا أي 5 أيام قبل العيد إن شاء الله ما بين 32 و36 درهم

بالنسبة للمغاربة باعتبار أنه عيد يرمز إلى تضامن والتكافل والتضحية، وبطبيعة الحال هذا العيد من خصوصيته أن كل عائلة تحاول قدر الإمكان أن تتوفر على أضحية، والآن وقد سبق للسيد الوزير في رده على السؤال السابق أن تطرق إلى ما يمكن أن يضرب اقتصاد بلادنا عن طريق تهريب بعض الماشية من مناطق مجاورة وما يمكن أن يجلب من أمراض، وبهذا الصدد أود أن أتساءل هل المراقبة التي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من التسعيرة أضحية العيد باعتبار أن الفلاح قاس وعانى من أجل إيجادها لهذه الفترة، في حين أن المواطن كذلك مثقل بالمصاريف التي تواجهه، ولكن يلاحظ في الأسواق أن الأئمة أصبح يستفيد منها الوسطاء والسماسرة، بالإضافة إلى ذلك والشيء بالشيء يذكر ما هي الإجراءات التي اتخذت من طرف الحكومة في المجال الوقائي من أجل الحد من تهريب القطعان، وبالتالي بالنسبة للأمراض التي يمكن أن تدخلها إلى بلادنا، وذلك حفاظا على صحة المواطنين في هذه المناسبة المباركة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس الموضوع أضاحي عيد الأضحى للمستشارين المحترمين السادة: سعيد الندلاوي، الميلودي عبود، محمد اطريش، محمد العقاوي، محمد السلامي، محمد هلال، احمد الديبوني، عبد السلام الودي. تفضل أ السيد.....

السيد المستشار:

السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

سؤالنا يتعلق حول أضاحي عيد الأضحى، كما هو معلوم ونحن مقبلون على الإحتفال بعيد الأضحى المبارك السعيد، وهذه السنة تفرض على كل مسلم لأداء هذا الواجب الديني، وتتميز هذه المناسبة بالطابع الديني والروحي وتنبور فيه كل مضامين التضامن والتآزر والتآخي بين جميع شرائح المجتمع المغربي، علما بأن هذه المناسبة هي مناسبة الدفاء الاجتماعي والدفاء الأسري، ولذا يجب على المراقبين أن يحضروا كافة الإجراءات حتى تتم هذه المناسبة على أحسن حال، وفيما يتعلق خاصة بسوق الأضاحي التي تنتشر فيه المنافسة الشرسة التي تنهك جيوب المواطنين وبالتالي تخلق بعض المشاكل داخل الأسر المغربية. لكن يبدو

نعرف ما هي الإجراءات أو هناك إجراءات سيتمكن أن تتخذ فيما تبقى بالنسبة لمناسبة العيد أي هذا اليومين. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفض لوا السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد كاتب الدولة،

إخواني المستشارين،

حقيقة السيد الرئيس وحدة الموضوع صحيح وأن الأمر يتعلق في السؤال، لم يكن غير عن العرض والطلب كما قال الأستاذ الأنصاري المحترم. كان هناك التهريب، التسعيرة، المجهودات، الإعتمادات الإحصائيات، الأثمنة، الحالة الصحية للقطيع إلى آخره، لكن احنا هذه فرصة طيبة اللي معنا كاتب الدولة في تنمية العالم القروي، صحيح هناك عرض وطلب والسوق الذي يحكم والأثمنة التي أعطيتموها بالفعل رها أئمة تتداول الآن في السوق، لكن هذا الثمن باش نفهم، هذا راه ثمن الحي وباش يفهم الناس على أنه لما كتشري الخروف، كبش العيد ب38 درهم، راه مضمونة 45% بمعنى تأكل اللحم ب88 درهم، هذه باش يفهمها الناس، ثم مع كامل الأسف، أنا دائما قلتها ويشاطروني واحد العدد ديال الناس. الحكومة ماكتسيبير شاي البلاد، أنا نقول لك علاش، الأبنك هم الذين يحكمون في البلاد، وراه شارلها السي الأنصاري، غيرها وضحتها شاي، اللوبيات اللي تينحكم في البلاد. أما الآن العالم القروي والتنمية، الفلاح أكل العصا العام الأول، وهذا العام سيأكل العصا، بهذه الأئمة، لماذا؟ لأنه وزارة المالية تخضع إلى ضغوطات l'autorité monitelle ذلك g.p.b.m وما تصرفت شاي المانصات الأجور للموظفين والجماعات المحلية كانوا يهددون بالإضراب، إذا لم يعطيهم فلوسهم باش يواجهون هذا الشيء، لأنه بطبيعة الحال هذا عيد، كايين في المغاربة اللي كينتظر غير هذا العيد، ما عنده حتى شي حاجة أخرى، وكينتظر هذا، وبطبيعة الحال خصو يمشي لهذا ما يسمى لهذا ما يسمى الميكرووالكريدي، ويمشي لهذوك الكريديات وبطبيعة الحال غادي يعطى راسو لهذوك الكريديات، والمائصا ديالو غادي تصرف، وسيبقى العام كامل كيخلص الحولي، ثمن الحولي ماشي هو اللي مهم، ما حول الكبش، لأنه الأضحية تتراوح ما

للكيلو الحي في الأسواق وما بين 34 و38 درهما للكيلو في نقط البيع بالمراكز التجارية، في حين تتراوح خلال السنة الفارطة ما بين 30 و40 درهما للكيلو الحي وطبيعي أن هذه الأئمة ستخضع لمنطق العرض والطلب وستختلف حسب السلالات والسن، ويرتقب أن يصل رقم المعادلات الخاص بتسويق أضحية العيد حوالي 6,5 مليار درهم، سيتم تحويل القسط الوافر منها إلى العالم القروي، مما سيساهم في تحسين الوضعية المالية للمربين ودعم مختلف الأنشطة الاقتصادية بالعالم القروي. أما عن الحالة الصحية للقطيع فإنها تتميز بمستوى جيد في معظم مناطق المملكة ويرجع ذلك إلى الظروف المناخية الملائمة التي طبعت بداية الموسم الفلاحي الحالي، وكذلك إلى الحملات الوقائية التي تقوم بها الوزارة والمجهود المبذول من طرف المربين في مجال تقنية التربية، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، هناك تعقيب، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، اعتقد إن كان يتمحور أولا لا حول قضية العرض والطلب لأن العرض وافر وهذا أشارت إليه الصحافة بصفة إجمالية، والكل ينتبع ذلك، ولكن تكلمنا فقط عن تأثير عن الأئمة بالنسبة للوسطاء نتيجة ضعف المراقبة، وبالتالي لا يستفيد لا الكساب ولا المواطن، بالإضافة إلى ذلك هناك إشكالية أخرى، نعرف أن عدد كبير الآن من الأسر معيهم إما موظف في الإدارة أو في المؤسسات العمومية والشبه العمومية أو في الجماعات المحلية، ونحن الآن في الثلث الأخير من الشهر الحالي ولم تصرف الرواتب للموظفين سواء في الإدارة أو في الجماعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك هذا الوضع اشتغلته بعض المؤسسات القروض التي أنقلت كاهل المواطن بفوائد لا قبيل لها ببلادنا، بغينا نعرف أولا الحكومة أشنو هي الإجراءات التي اتخذتها أولا فيما يخص المراقبة لخلق ذلك التوازن ما بين... في مجال الأئمة لكي يستفيد الكساب ولا يتقل كاهل المواطن وكذلك هذه الإشكالية ديال عدم صرف الأجور الآن من طرف وزارة المالية وكذلك عدم مراقبة هذه المؤسسات ديال القروض التي استغلت هذه المناسبة المباركة لإعطاء قروض بشكل لا يمت إلى الواقع بصلة. بغينا

بين 1500 و 3000 درهم، ولكن كل منزل خصو
7000 درهم ديال المصاريف، راه الحولي بوحدة
ماشى هو العيد، وهذه كاين هذه الكرامة معروفة عند
المغاربة، وهذه القضية هذه معروفة.

إذن هذه 6 مليار التي تتكلمون عنها وغادي تمشي
إلى العالم القروي أنا لا أعتقد أنها ستذهب إلى العالم
القروي، بل ستذهب إلى جيوب ذوك الناس اللي كيسلف
الفلوس ويستغلون الظرف، وتختارون الظروف،
وكيعمل الإشهار في وقته، ووزارة المالية تساندهم،
أولا ترخص لهم، وكتأذن لهم باش يقوم بذاك العمل،
وكذلك كتعطل، ما فهمت شاي أنا علاش وزارة المالية،
غادي تخلص، غادي تخلص، الناس مستعدة تأخذ
فلوسها، باغي فلوسها، علاش ما نسبق لهم شاي
فلوسهم، هذه أسبوع، واش اللي غادي نخلص للناس أو
غدا، واش كنضحك عليهم، عاد غادي يهيووا راسهم
للعيد. ثم قلت فيما يخص الحالة الصحية ديال القطيع،
الظروف جيدة ديال الموسم الحالي، صحيح. أما التدخل
من أجل التلقيح، عندنا موضوع كبير في هذه المناقشة
لأنه مع كامل الأسف التلقيح، الزمان كانت الدولة تأخذه
على عاتقها وكانوا المفتشين البيطريين ملزمين مع
التقنيين ديالهم، الآن ولى كيعمل على صفقات
وكيعطى للخواص، نحن مع الخوصصة، لكن معنا
المراقبة، إذا كان الخواص غير يجبو يعمر الملفات
ويطبعهم في القيادات، ويمشيو يتخلص من عند الوزارة
الفلاحة لا، التهريب الذي تكلم عليه الإخوان صحيح،
كاين التهريب، ونشكركم أنكم اعترفتم، قلت كاين
التهريب، ولكن أنا كقول لك من هنا، ماشى أنتم الذين
مسؤولون على التهريب، هناك اللوبي داخل مديري
تربية المواشي، ماشى المدير، اللوبي داخل التربية لأنه
احنا فريق الديمقراطية في البرلمان السابق، من 97
تقدمنا بمشروع مقترح قانون، وجبنا فيه الترقيب ديال
الأبقار والأغنام بمعنى la trassabilité وجبنا هذا
المشروع، وتعرض له واحد العدد ديال الناس، وتكلمنا
مع الوزراء الذين توافدوا على هذه الوزارة، ولكن مع
كامل الأسف غادي بواحد la petite vitesse بواحد
السرعة ضئيلة، يا الله دابا بدأوا في الأبقار التي
ستستورد وإلى آخره، وانه ما عندهم شاي مصلحة
أنه... هذيك المراقبة التي قلت ديال الدرك، ما هي
المقاييس اللي عند الدركي أو عند الشرطي باش يراقب
الشاحنة هزة الغنم، باش غادي يعرف التمحضيض
ديال أزرو من البركية ديال وجدة من هذيك اللي داخلة

من الجزائر، على أولاد جلول كما قال الأخ، يعني
صعيب الحال باش يعرفها، ولكن كن كانت عندها la
trassabilité ديالها وعندها وثقتها التي تصحبها كما
تقدمنا في 97 ولحد الآن باقي واقف، باقي موقف،
علاش، لأن هناك مصالح لبعض الناس، اللي هم عندهم
مصالح داخل هذيك المديرية، تنشوف بعض رؤساء
المصالح ثم هذه 30 سنة وهم في نفس البلاصا، هذا لا
يعقل، هذا الشيء لا يعقل، راه ماشى المدير، منين
كنغير وكنظن ان المدير إذا غيرناه، غادي نغير... ألا أ
سيدي، راه المصلحة بجدريتها كلها والمفتشيات كاين
اللي هذه 20 عام وهو في المفتشية، راه هذا هو التغيير
اللي خصو يكون، وخصوصا في هذا القطاع هذا
بالذات لأنه هذه مناسبة باش نناقش هذا الموضوع مع
كامل الأسف، ولكن كونوا على يقين أ السيد الوزير أن
الفلاح لا حول ولا قوة له فالسنة الثانية اللي يتأكل فيها
العصا. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد
الوزير، تفضلوا أ السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السادة المستشارين. يمكن التهريب راه تكلمت
عليه فيما سبق، اللي بغيت نرجع له، بغيت نرجع لهذا
المشكل ديال السوق وديال هذه المضاربة اللي واقعة،
أنا جاي من واحد المنطقة في الأطلس عايشة في هذا
الميدان ديال الغنم، وراه ماكاين شاي في هذا السوق،
ماماين شاي غير ذوك الشناقا، غير ذوك المتضاربيين،
راه كاين واحد الفئة كبيرة من الناس ديال البادية، راه
تمشى نشرى الحليب، أنا في الصباح فاش تمشى
نشرى الحليب ماتمشيش نشريه من عند centrale
laitier تمشى نشرى الحليب، تنشرى الحليب من عند
البيسري اللي أحدى داري، نفس الشيء حتى في الغنم،
دابا راه كاين الناس اللي مرببين الماشية، وكاين اللي
كيشرى الماشية وكاين بالطبيعة كاين الناس اللي تيتدخل
فيما بينهم، حقيقة كاين بعض المتضاربيين في هذا
المجال هذا، ولكن نتقول راه احنا في واحد السوق وفي
السوق راه كاين مستهلك، إنسان تيجي واحد... إنسان
تبيغي يشري حولي ب 2000 أو 3000 درهم، راه
تيشوف، وراه كاين واحد تيقدم ب 2000، وواحد تيقدم
ب 1500، وراه السوق هو اللي تيلعب، وثانيا خصنا حتى
احنا نرجع للعقلية ديالنا، تنشوف ناس متواضعين، أنا
أتكلم على جيراننا، إنسان ما فحالوشاي وتيمشي تيتعلق

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارون،

أولا لا بد من تسجيل أنه نظرا لأهمية هذا السؤال وارتباطه بشريحة اجتماعية كبيرة طرحناه كسؤال آني، لكن مع الأسف أن الحكومة مازالت تتعامل معنا بهذه الطريقة هذه، وسؤالنا هو التالي: تعيش منطقة الداخلة وضعا مقلقا نتيجة القرار الصادر عن وزارة الفلاحة بتاريخ 13 دجنبر 2004، والقاضي بتحديد هوية القوارب إلى 2500 التي سيسمح لها بالصيد من مجموع 6900 قارب المتواجدة بين منطقة عين البيضاء وانتير فريت وقد اتخذت الوزارة هذا القرار دون استشارة المعنيين بالأمر. كما أن توزيع الكوتا جاء مجحفا في حق الصيد التقليدي بالنظر لإعداد مناصب الشغل، حيث تم تحديد 5200 طن لـ 6900 زورق مقابل 12.060 طن للصيد في أعالي البحار، ونظرا لأن قطاع الصيد التقليدي هو القطاع الحيوي الوحيد للمنطقة وأساس اقتصادها ويساهم بشكل كبير في الرواج التجاري، فإن القرار الأخير تسبب في مشاكل كبرى بحملها في:

-انعكاس السلبي على الوضع الإقتصادي بالمنطقة.

-انعكاسات اجتماعية، البطالة، الفساد، المخدرات، وحتى لا نتفاهم الأوضاع بالمنطقة ويصبح أمر معالجتها صعبا، فإننا نسائلكم - السيد الوزير- عن ما هي الأسباب التي دفعت الوزارة إلى اتخاذ هذا القرار بعد ترخيص سفن الصيد في أعالي البحار. من هي الشركة المستفيدة منها؟ وكم تشغل من بحار وما هو الانعكاس الإقتصادي والمالي والإجتماعي لهذا الترخيص على المنطقة؟ لماذا لم تتجه الوزارة إلى فتح حوار مع المعنيين بالأمر تقاديا للانعكاسات السلبية عليهم؟ ما هي التدابير والإجراءات الإستعجالية التي ستأخذها وزارتك لحل هذا المشكل خصوصا ونحن على أبواب عيد الأضحى، لذلك نعتبر أن هذه الإشكالية مرتبطة بالوضعية الاجتماعية لهذه الفئات التي ستعيش وضعا خاصا خلال العيد الأضحى عكس موظفي وعمال الجماعات المحلية الذين كانوا قد قرروا إضرابا وطنيا اليوم وبعد تدخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تم صرف الأجور الشهرية لهذه الفئة الاجتماعية. وشكرا.

في حوالي 3000 درهم و3500 درهم، ولهذا ماخصناشاي نقول غير الدولة، حتى المستهلك حتى هو خصو يكون منطقي شوية مع راسو، حقيقة عيد كبير، عيد كل واحد ينبغي يفرح بعائلته، راه واجب وواجب ديني كذلك ولكن خص الإنسان عاوتني يكون شوية... يكون المستهلك حتى هو منطقي مع راسو، كاين العرض وكاين الطلب، كاين المضاربة، وخص الواحد... والأجور ما نقدر شاي نجابو عليها، خصو يشوف مع السي ولعلو. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. ننتقل السيدة والسادة المستشارين المحترمين، ننتقل الآن إلى الجزء الثاني من جدول الأعمال لمعالجة بقية الأسئلة السادة المستشارين. وهناك قطاع الفلاحة، والشغل والخارجية. بالنسبة للسؤال الذي كان موجه إلى السيد وزير الخارجية توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يطلب فيها تأجيل السؤال نظرا للإلتزامات حكومية طارئة للسيد وزير الخارجية والتعاون. وكذلك بالنسبة لوزارة العدل تقدم الفريق الإشتراكي بتأجيل هذا السؤال، هناك التربية الوطنية، هناك سؤال المتعلق بمآل ترقية أساتذة لتعليم الاعدادي سيتولى الجواب عن هذا السؤال السيد كاتب الدولة المكلف بمحاربة الأمية ويطلب تأخير هذا السؤال إلى آخر الجلسة. إذن أنتم موجودين السيد الوزير، إذن هناك التربية الوطنية، التجهيز والنقل والسياحة. إذن مباشرة مع بقية الأسئلة في وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري والسؤال الأول هو التحاق قطع الماشية بمنطقة ورديفة للمستشارين المحترمين السادة: بلحاج الدرومي، عمر محب، عبد المجيد العزوزي، بوسلهام بيته، عمر الكردودي، أحمد بولن. يتفضل أحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.... السي الدرومي.... السؤال يتعلق ب..... ماكاين حد. إذن ننتقل إلى السؤال الموالي وضعية الصيد التقليدي بجهة وادي الذهب- الكويرة للمستشارين المحترمين السادة: خالد العلمي الهوير، محمد العشاب، محمد بورمان، أحمد الزايدي، محمد المرسي، الإدريسي عمر، مصطفى اشطاطي، محمد الأشقر، محمد الدعيدة، أحمد اخميس، عبد المالك أفرياط، أعمور اجمايلي يتفضل أحد المستشارين لتقديم السؤال. يتفضل السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم. تفضلوا آ السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة والسادة المستشارون، أشكر بداية المستشارين المحترمين من الفريق الكونفدرالي على طرحهم هذا السؤال. يعرف مخزون الأخطبوط وضعية صعبة نتيجة ما تعرض له من استنزاف لمجهود الصيد، وعدم احترام التدابير المتخذة من طرف الوزارة الوصية لحماية هذا المخزون وتفاقم المسالك الغير القانونية. كل هذه العوامل أثرت سلبا على حيوية المخزون وجعلته عرضة للانقراض، وهذا مازكته الدراسات الأخيرة التي قام بها خبراء المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، وامام هذا الوضع المزري، قامت الحكومة تحت رئاسة السيد الوزير الاول بتشكيل لجن تضم ممثلي البحث العلمي وممثلي مختلف المهنيين المتدخلين في هذه المصايد وعهد لها القيام بدراسة معمقة لإيجاد صيغ حلول وتدابير استعجالية لإستدراك هذه الحالة المقلقة، وقد خلصت اللجان المذكورة أعلاه إلى وضع أرضية استراتيجية تضع معالم سياسة جديدة لتهيئة وتدبير هذه المصايد عن طريق مخطط تطبيقي يلتزم به كل المتدخلين في القطاع، وترتكز هذه الأرضية الاستراتيجية بالاساس على تقليص المجهود الصيدي للحفاظ على المخزون من خلال وضع نظام الحصص الفردية في قطاع أعالي البحار وحصر عدد بواخر الجر الساحلي في 100 وحدة، وحصر عدد مراكب الصيد التقليدي في 2500 وحدة. ويأتي هذا الإجراء الذي يحظى بموافقة كل الفاعلين ليخفف الضغط الممارس على هذه الثروة والذي يتجاوز نسبة 50% مقارنة مع طاقة المخزون على التجدد والتكاثر.

وقد شرع في تطبيق بنود هذه الأرضية منذ 15 يونيه 2004، وذلك بعد المصادقة عليها من طرف كل المساهمين في وضعها. وبالإضافة للتدابير التقنية التي جاءت بها هذه الأرضية، هناك إجراءات أخرى ذات صبغة السوسيو اقتصادية ستهم المراكب التي تختار مغادرة صيد الأخطبوط. وقد حظي هذا القرار بالقبول شبه عام من طرف العاملين بالقطاع، وسنتمكن بفضل من فرض النظام في استغلال هذه الثروة، وضبط مسالكها حتى تكون رافعة لإقتصاد ازدهار أقاليمنا

الجنوبية الغالية. وقد تم في مرحلة سابقة القيام بعملية احصاء للمراكب النشيطة بالمنطقة، وأوكلت مسؤولية تحديدها للجنة مختلطة تتكون من تقني الوزارة والمسؤولين بالسلطات المحلية للجهة وكذا المهنيين وتقرر بموافقة الجميع أن يستأنف القطاع التقليدي الصيد ابتداء من فاتح فبراير 2005، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

حقيقة أنا تتبععت جواب السيد الوزير، وتساءلت واستغربت لأننا كوننا لازلنا نتكلم على الاستراتيجية في البلاد لأهم مرتكزاتها الاقتصادية هو الفلاحة والصيد البحري، البحار دايرين من هنا وهنا، وكذلك أستغرب على أننا باقين قدام في هذا المجال وكذا وكذا ونتكلم الاستراتيجية، بطبيعة الحال أنه ملف الصيد البحري عنده طابع وطني، احنا تكلمنا دابا غير على 2 من المشاكل، وبالتالي هذا الملف خصو حوار وطني من جميع مكونات المجتمع المغربي، أحزاب سياسية، والنقابات وغيرها، خصنا نجلس في الأرض ونتذكر جميعا، لأن هذه مسألة تهم وطننا وبلادنا، ونحن كلنا لنا غيرة على بلادنا. الأشكال الحقيقي من خلال كلامكم – السيد الوزير- تبيان بأن الحكومة عاجزة عن البحث عن الحلول والمقاربة التنموية، وهنا تنطرح سؤال، من الذي يتدبر هذا القطاع أولا.

هذا هو السؤال، لأنه راه واقع شوية واحد التدبب واحد الخلط من حتى الجمعيات مرة تيمشيو عند وزارة الداخلية، مرة تيمشيو عند القطاع هذا، مرة تقول الاختصاص راه الوزارة الأولى، يعني من الذي يتدبر هذا القطاع، حقيقة احنا عشنا مشاكل سابقة مع الوزير السابق، والآن بدأت تتبان، وهذا الإشكال اللي يمكن لنا نطرحه في المرحلة المقبلة في الدورة الربيعية واللي الكل خصو يتحمل مسؤوليته كفرق حول هذا الأشكال إشكالية الصيد البحري، بطبيعة الحال الإشكال المطروح اليوم هو الثروة الوطنية وكيف تتدبر هذه الثروة الوطنية، الأساس المطروح هو التنمية لتوسيع هذه الثروة، باش تنعكس على المستوى الاجتماعي،

مع السؤال الاول مآل ترقية أساتذة التعليم الاعدادي للمستشارين المحترمين السادة ادريس العلوي – الحاج الطاهري – حسن زهير الكلمة لأحد المستشارين لتقديم السؤال، اذن يؤجل هذا السؤال، ننتقل الى السؤال الموالي في نفس القطاع، التس رب المدرسي للمستشارين المحترمين السادة:رحو الهيلع – رحال الزكراوي – عبد الحق بوكرين – احمد الشوفاني – العربي خربوش – عبد الرحمان أوثن – محمد الزعيم. أه، اذن طلبتم التأجيل. اذن ننتقل الى وزارة التجهيز والنقل – شكرا لكم السيد الوزير – مراقبة الجودة في بناء الطرق للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسن – الحو مربوح – يحيى يحيى – ابراهيم السالمي – محمد البطاح – محمد رضى أبو الطيب – علي سالم اشكاف – العربي المحرشي – سيداتي شكاف
تفضل آ السيد المستشار لتقديم السؤال
السيد المستشار:

بكل احتراماتي السيد السيد الوزير نفضل ان نؤجل السؤال حتى يحضر السيد وزير التجهيز.

السيد رئيس الجلسة:

لكم ذلك، اذن ننتقل الى السؤال الأخير في هذه الجلسة الشفوية الموجهة الى كتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالشباب، والسؤال الجامعات الشعبية للمستشار المحترم السيد الحبيب لعلج تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار الحبيب لعلج:

بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا السيد الرئيس
اخواني المستشارين
السادة الوزراء
السيد الوزير المحترم

علمنا من وسائل الاعلام الوطنية عجز كتابة الدولة المكلفة بالشباب انشاء جامعة شعبية التي انطلقت فعاليتها ابتداء من 15 يناير وستمند الى 15 مايو 2005، وذلك ضمن برنامج وطني الذي يحمل شعار المعرفة من أجل المعرفة، ونظرا لأهمية هذه الفكرة بالنسبة للشباب وهم مواطنين. نسالكم السيد الوزير المحترم عن مفهوم هذه الجامعات ومضمونها، ومن يستفيد منها ومن يوظفها؟ وماهي التخصصات المتاحة فيها؟ وهل وضعت ميزانية خاصة بها؟ وشكرا. السيد الوزير. احتفظ بالدقائق السيد الرئيس
السيد رئيس الجلسة:

تتعرض على ساكنتنا على بلادنا، على أولادنا، على أخواتنا، لذلك خصها تتعرض على المستوى الاجتماعي وكذلك على مستوى مداخل ميزانية الدولة، الآن نتطرح... - والسيد الوزير – نتطرح لنا مسألة الاستنزاف وحماية المخزون والدراسة والانقراض الى غير ذلك، من يحتكر هذا القطاع، أعالي البحار، بغينا نعرف أسماءهم بعداك ونعرف أسماء هذه الشركات، واشحال كيخدم، واشكون هما، بغينا نعرفهم بالأسامي، حان الوقت لكي يمارس البرلمان المراقبة الحقيقية ديالو، بغينا نعرف من الذي يحتكر هذا القطاع؟ ولماذا هذا القطاع في أيادي محدودة من المحوظين، وعندما يتعلق بأبناء شعبنا، أمة الفقراء، نتوجد لهم حلول ديال... أما هذوا 7000، كاين 7000 قارب، أخذنا منهم 2500، ولا نتكلم على هذوك الذين هم ليسوا في وضعية قانونية الذي هو عدد مهم، ولكن نتحدى في 2500 الذين هم خصهم حددنا لهم في هذا المخطط الوزاري على أساس يستفيدون من هذه المسألة، مسألة الصيد، بالنسبة للأخطبوط والآخرين اللي فوق... ما بين 2500 و70000، يصيدوا السمك، الآن الكل واقف، الوضعية، وضعية كارثية 000.10 الآن فيها جوع، وبدون السكن وبدون مأوى، كارثة السيد اللي بغى يلوح ابنته من الطابق الثاني احتجاجا على هذه الوضعية الكارثية.

السيد الوزير

خصنا نكون صرحاء مع أنفسنا، ماشي نقول لعباد الله اللي ماعجبوشاي هذا الشي أسيدي خصك نعطيوك تعويض وسير أحرق وأتلف قاربك، هذه اشكالية خطيرة جدا، نزيد نمي السوماج، البطالة، احنا أولادنا تيجيو اللي هنا، خريجي الجامعات تيجيو لقدام البرلمان ولي نجيب عاوتتي هذوك، نجيبهم هنا... يجيو حتى هما، يوقف لنا هنا، يجيب الباطوات فوق ظهورهم، ولذلك انه اشكال يتطلب على أننا نفتح حوار حقيقي حول الثروة الوطنية بما فيها ملف الصيد البحري، وشكرا لكم السيد الوزير واذا سمحتم أن الجمعيات التي استقبلها السيد الوزير الاول هي جمعيات تابعة الى " سوجين " ولكن ما... الجمعيات... أغلبية الجمعيات لأنهم غير منتظمين في فيدراليات، خلاوهم ينتظرون في قاعة الانتظار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. اذن ننتقل الى وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين الأطر والبحث العلمي

السيد المستشار، لكم ذلك تفضلوا السيد الوزير.
السيد محمد الكحص، كاتب الدولة لدي الوزير الأول
المكلف بالشباب:

شكرا السيد الرئيس
السادة المستشارين

أود أن أشكر السيد المستشار المحترم السيد العليج على طرحه هذا السؤال وكان أول النواب عموما الذين أثاروا هذه الجامعات الشعبية، سيكون من الصعب أن نتحدث بعمق وبتفاصيل حول مضمون ومفاهيم هذه الفكرة، ولكن باختصار شديد، الفكرة هو ان نجعل المعرفة في هذا البلد مشاعة ومتناولة من طرف عموم المواطنين في أقصى الحدود الممكنة.

الفكرة الثانية هو ان نخلق جسورا بين نخبنا المالكة للمعرفة والتي تتوفر حقا على معرفة حقيقية ومعاريف حقيقية وبين عموم المواطنين الراغبين في الوصول الى هذه المعاريف.

الفكرة الثالثة هو ان نجعل قيمة العلم وقيمة المعرفة التي كانت دائما كذلك في وطننا قيمة لذاتها لما تمنحه للمواطنة للمواطن من امكانية التثقيف الذاتي والتحصين الذاتي والتربية الذاتية، وكذلك لاسهام في بناء المجتمع. الان كيف ستمر هذه الجامعات؟ وكما تتبعتم ذلك هناك اقبال جماهيري كبير جدا، وهذا دليل على أننا قمنا باقتراح فكرة للمجتمع وللفاعلين وللمتقنين وللأساتذة، كان المجتمع في حاجة إليها، وكان هناك تطوع لامثيل له لدى أساتذة الجامعات والمتقنين والمختصين، وكما لاحظتم كذلك فان الفروع التي اقترحناها في البداية من اقتصاد وقانون وعلوم انسانية وعلم النفس وفلسفة وعلم التدبير والتواصل الى غير ذلك من فروع المعرفة، الاخرى، قد عرفت اقبالا من طرف فئات متنوعة من شبابنا وممن هم أقل شبابا.

فيما يخص الميزانية هذا مشروع وطني، حكومي اقتراح للدولة من اجل الوطن، لذلك فكتابة الدولة للشباب التي تحتضنه، تحتضنه بمصاريفه داخل ميزانيها العامة في هاته التجربة الاولى، والحكومة تدعمه بكل امكانياتها من أجل انجاحه.

وبطبيعة الحال هذه الفكرة مقدرها ومحتوم عليها ومحتم علينا أن نجحها نظرا لطبيعتها الوطنية وأنداك سوف تخلق ديناميكيته وسوف تفرض علينا الترتيبات التي سوف تفرضها والتي سوف يشارك فيها الى جانب المسؤولين الحكوميين الأساتذة والمؤطرون وكذلك المواطنون المستفيدون. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار لحبيب لعليج:

شكرا لكم السيد الوزير. في الحقيقة كنا منتظرين هذا الجواب، لأنه الشعار أو الاسم الذي أعطيتموه لهذه العملية هو الجامعات الشعبية، وهنا أخشى ان تفقد الكلمات معانيها، ان تفقد كلمة الجامعة معناها، وان تفقد كلمة الشعبية معناها، فالجامعة كلمة كبيرة هي مؤسسة تؤطر وتكون لسنوات شاب يحصل على عمل.

فهل نريد استعمال اليوم كلمة الجامعة بسبب معطلين وراء هذا البرلمان الذين يريدون ان يصبحوا، ان يكون وراء هذا البرلمان الذين يريدون ان يصبحوا، ان يكون لهم منصب شغل ونستعمل هذه الكلمة، كلمة جامعة. لماذا نستعمل هذه الكلمة، ولنا شباب متخرج ومؤطر وكلف الدولة ملايين الدراهم ولم يجد شغلا ونستعمله للشعبية، هذه الكلمة التي تهم فئة عريضة من المواطنين الذين هم في حاجة الى محاربة الامية ليس الى امكانية، احنايا البرنامج الحكومي، عندنا برنامج محاربة الامية، في البرنامج الحكومي عندنا اكرهات، احنا كنتمشى بالاكراهات، نتعامل بمنطقكم، فهذه الاكرهات احنا غادي نسبق محاربة الامية او غادي نخدم اللي تخرج من الجامعة او غادي نشوف اللي مازال قرأ شوية... مافهمناشاي... مازال... منطق العملية مافهمناه شاي بزاف، وان كان هو فكرة في حق ذاتها كما قلتم السيد الوزير خالجتكم وطورتموها واعجبتمكم وطرحتموها في الواقع و في التدبير الحكومي ديالكم. شيء ممتاز، ولكن أخشى من اكرهات، وأخشى من أنه ماعندناشاي الامكانيات كبيرة ان يوقع تدبير للوقت وان يقع الشباب غفله بما يسمى بالجامعة ومعنى الجامعة وبما يسمى بهذه المفردات، فلهذا الخطاب وان كانت الفكرة جيدة، فالخطاب يجب ان يتغير، ان نتعامل مع المواطن بتعامل شفاف، يقول مامعنى وما من مغزى، لأن احنا هذه اللقاءات، بحال المخيمات الصيفية الشعبية، زعما في الحقيقة مزيان، ولكن راها فائدة أو العبرة في النتائج، لأن خصنا نخرج مثلا... بحال لما تندير المخيمات الصيفية واش ربينا فيهم أولادنا؟ واش علمناهم عدم التدخين؟ واش علمناهم حب الوطن؟... واش... واش فلهذا هنا الذي نترجاه من هذه الجامعات الشعبية أنه يفهم انه الشباب ربما المعرفة من اجل المعرفة، وليس من أجل... لأنه استعمال كلمة جامعة،

فهي في حد ذاتها مع الأسف بالنسبة للشباب المغربي هو الحصول على عمل باش ما يوقع شاي واحد انزلاق في المفهوم وما يوقع شاي كما قلت لكم – السيد الوزير – نتمنى لكم النجاح، ونتمنى إنها على مستويات أخرى في الحكومة أن تبرز هناك أفكارا، لأنه الأفكار جيدة ولكن مع معاملة شفافة للمواطن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، تفضل السيد الوزير

السيد كاتب الدولة لدي الوزير الأول المكلف بالشباب:

شكرا السيد الرئيس

السادة المستشارين المحترمين

السيد المستشار المحترم، الكلام الذي قلتموه يمنحني الفرصة لكل نزيل هذا الغموض، جامعات الشعبوية هي فكرة فلسفية قديمة ولها تمظهرات منذ القرن 19، في العديد من البلدان، وهي إحدى المحتويات والمضامين الديمقراطية الأكثر وجودا على أرض الواقع وبالملموس، الجامعات الشعبوية هو أن يستطيع أولئك الذين لم يتمكنوا لسبب من الأسباب أن يلجوا المسار الكلاسيكي للعلم والمعرفة الذي هو ضروري وله وظيفة خاصة داخل المجتمع، نحن لا نتحدث عنه، نحن نقول بأنه إمكانية بدون وسائل ضخمة أن نتخذ قرارا حضاريا يعزز مسيرة بلدنا نحو الديمقراطية والحقوق الملموسة للإنسان وللمواطن، عبر تعميم المعرفة، هذا اختيار اجتماعي وحضاري ليس هناك منافسة بين الجامعة والمسار الكلاسيكي للعلم والمعرفة الذي يؤدي إلى الشهادة، والشهادة تؤدي إلى المسار المهني إلى غير ذلك وبين تعميم وإشاعة المعرفة لأجل ذاتها، إعادة اعتبار للعلم والفضول الإيجابي ومحبة امتلاك المفاتيح لكي نفهم ذاتنا ومجتمعنا والعالم من حولنا هذه لو جاز لنا جميعا أن نستعمل أسلوبا ربما الآن هو فقط من باب الطموح والمهن ستمكننا من أن نحدث تغييرات عميقة في البنيات والدهنيات داخل

مجتمعنا عند الكبار والصغار اتجاه التعليمي والمعرفة، إذ الأمر لا يتعلق في نهاية المطاف فقط لاحتفاظ بالمفهوم الإجرائي للتعليم أو للمعرفة، بل جعل المعرفة حقا من حقوق المواطنة وجعلها في متناول الجميع وجعل ولوج إلى المعرفة عملية عادية في حياتنا اليومية، وهذه هي نفس الفكرة ونفس الفلسفة التي انطلقنا منها مثلا في قضية الكتاب وفي قضية المضمون التربوي للمخيمات بما أنكم أترتم ذلك، نحن في نفق متكامل أي أننا لا نرى بالنسبة لشبابنا، بالنسبة لبناء مواطننا ومرافقه في كل مراحل حياته أنبل وأنجع من عملية إشاعة العلم والمعرفة وحب العلم والمعرفة.

لا تخشوا شيئا واطمئنوا لأن 20.000 مغربي الذين تسجلوا وبدؤوا دروسهم منذ 3 أيام يفرقون جيدا، وفهموا الفكرة، و500 أستاذ جامعي الذين تطوعوا تلقائيا وبدؤوا اشتغالهم يميزون جيدا، والرأي العام يميز جيدا وأنا أقول لكم بأنه بعد هذه الدورة ستكونون أول من سوف يطلب منا أن نزيد من تعميم وتوسيع وتنشيط وترسيخ هذا التحول العميق في تعامل مجتمعنا وشعبنا مع العلم والمعرفة. شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. تفضلوا السيد المستشار

السيد المستشار إدريس العلوي:

السيد الرئيس

ناديتم على فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية باش يلقى السؤال حول مآل ترقية أساتذة التعليم الإعدادي، ولكن سبق للفريق أن راسل رئاسة المجلس وتلى الأمين عليكم الرسالة، هو يطلب تأجيل السؤال إلى فرصة أخرى، لأن عندنا لقاء مع السيد وزير التعليم في الأكاديمية، لهذا وجب تصويب... وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، سنعمل على ذلك السيد الرئيس.

إذن بهذا السادة المستشارين المحترمين نعلن على اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.